نص ردن

▪ علاء حسن

صولة (الويلاد)

حوادث تفجير الخميس الماضي بعثت برسائل لرئيس الحكومة، بأن هناك من يستطيع أن يسيطر على العاصمة في عشر دقائق بأربعة عشر انفجاراً، هذا السطر الأول من الرسالة، أما الثاني فيبدو مخروما على طريقة الرقم الطينية، فربما وجه تهديدا للمالكي بالتراجع عن مواقفه، وإلا ستدخل البلاد في" قادسية جديدة " بصولات الويلاد " المجاهدين، ومنهم كما قال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي، إن العميد مدير عام عمليات شرطة بغداد مرتبط بتنظيم إرهابي، والسطر الأخير غير المخروم والمكتوب بالبنط العريض يكشف حقيقة أن الصراع السياسي انتقل إلى الملف الأمني.

أهالي العاصمة خضعوا الخميس الماضي إلى حالة شبه حظر للتجوال غير رسمي، لأن الشارع لم يعد آمنا، والأجهزة الأمنية في بغداد التي يدير عملياتها إرهابي بحسب تعبير النائب الزاملي ليست قادرة على بسط الأمن لكونها مخترقة، ومنشغلة منذ سنوات بتجربة كفاءة جهاز الكشف عن المتفجرات، وصاحب صفقة استيرادها برتبة لواء مازال رهن الاعتقال، لأنه ورط الحكومة والخبراء الأمنيين بجهاز متخصص بالكشف عن البهارات.

أبناء العاصمة عاشوا هواجس تداعيات تفجير سامراء فعادوا إلى منازلهم يوم الخميس الماضي للابتعاد عن مسلسل تفجير العبوات الذي استمر حتى المساء، فيما كانت الهواتف النقالة تنقل رسائل الاستفسار عن السلامة، والدعاء بإنقاذ العراق من الانجرار نحو حرب طائفية، يراها المقيمون في المنطقة المحصنة مجرد فقاعة، يروج لها المتورطون بالوقوف وراء تنفيذ عمليات إرهابية والمطلوبون للقضاء والهاربون من العدالة.

عدد عناصر الأجهزة الأمنية المنتشرة في العاصمة غير معروف ولكنه يتجاوز مئات الألوف، وهؤلاء نصفهم من "الفضائيين " المتبرعين برواتبهم لأمراء الأفواج والألوية مقابل إجازة مفتوحة، باعتراف وكيل وزارة الداخلية عدنان الاسدي، والرجل أعلن عبر وسائل الإعلام عزمه القضاء على هذه الظاهرة، وسخر من أجهزة الكشف عن المتفجرات، وكثرة أعداد السيطرات، ووعد بإزالتها باعتماد ستراتيجية أمنية جديدة، شريطة استقرار الأوضاع السياسية.

أحداث الخميس أضافت يوما جديدا للتقويم الدموي للعاصمة بغداد، وجددت المطالبة بتطهير الأجهزة الأمنية، وهي لا تشمل المراتب، وإنما الضباط الكبار، وكذلك عناصر حمايات المسؤولين والسياسيين، ومعالجة المشكلة تكون بحل سحري سريع، بإعطاء جميع الحمايات إجازة مفتوحة، واعتماد عناصر بديلة، وبأعداد متساوية مخصصة لكل مسؤول، وتكون مهمتهم لمدة زمنية محددة، وبعدها يكلفون بحماية الأمن الشخصي لمسؤول آخر، بمعنى حماية وزير الدفاع، تتحول لوزير الداخلية وبالعكس، وبهذه الطريقة نعزز الثقة بين المسؤولين والسياسيين، ونضمن ولاء رجال الحماية للجميع، فنحتوي الأزمة السياسية بشكل عاجل وفوري، حينما يتفق المالكي والنجيفي على تبادل حماياتهما، وبهذا الحل السحري نحقق إدارة ناجحة للملف الأمني في مرحلة مابعد الانسحاب الأميركي، ونضع حدا "لصولات الويلاد " بشن قادسيتهم على الأبرياء العزّل، ومخططات إثارة الحرب الطائفية.

الدروس الخصوصية للتلاميذ تثقل كواهل أسرهم

مع اقتراب موعد امتحانات نصف السنة الدراسية الحالية يشكو الكثير من أولياء تلاميذ المدارس الابتدائية في ميسان تدني مستوى التعليم، ويزعم بعض الآباء والأمهات أنهم اضطروا لإدخال أولادهم وبناتهم في حصص الدروس الخصوصية التي يحاضر فيها معلمون حاليون ومعلمون متقاعدون، أحد مدراء الدوائر الحكومية في المحافظة أكد للمدى انه خصص جزءا من مرتبه الوظيفي لتأمين أجور الدروس الخصوصية لثلاثة من أبنائه اثنان منهما في المرحلة الابتدائية والثالث طالب متوسطة

□ ميسان / رعد شاكر

مبررا بان مستوى التعليم في المدارس الرسمية قد تراجع كثيرا وان معظم المعلمين والمدرسين لا يمتلكون الكفاءة اللازمة لإيصال المادة الدراسية للتلاميذ والطلاب مضيفا " كنا في العائلة وكمعيار على مستوى التعليم نعتمد على الدرجات الجيدة المؤشرة في الشهادات التي يجلبها أبناؤنا خلال وفي نهاية الفصول الدراسية وكنا فرحين ونحن نتأمل الدرجات الممتازة والجيدة وكلمة (ناجح) المكتوبة في ذيل الشهادة، ولم أكتشف إلا مؤخرا أن معظم هذه الدرجات تمنح اعتباطا والدليل إنني طلبت يوما من أحد أبنائي وهو تلميذ في الصف الرابع الابتدائي والذي كان معدل درجاته في مادة اللغة العربية في الفصل الأول ٨ درجات، أقول طلبت منه أن يقرأ لي بعض الأسطر في صحيفة يومية وقد فوجئت بأنه بالكاد يستطيع قراءة بعض الكلمات وبعض حروف جملة قصيرة وبشكل متعثر خالطا بين حرف وآخر خلال النطق به " وتساءل بمرارة " أين هذا من مستوى التعليم في زماننا حيث كنا نقرأ المجلات والصحف ونحن في الصف الثالث الابتدائي ؟"

وفيما تشكك العديد من أسر الطلبة والطلبة أنفسهم بمستوى الكوادر التعليمية يزعم البعض الآخر إن العديد من المعلمين والمدرسين ومن كلا الجنسين وخصوصا أولئك الذين يدرسون المواد العلمية والصعبة كالرياضيات واللغة الانكليزية يتعمدون عدم بذل الجهد لإيصال المادة بشكل سلس للطلاب في المدارس لكي يضطر هؤلاء لأخذ دروس خصوصية لديهم خارج المدرسة مقابل مبالغ مادية بالطبع فيما يذهب بعض الطلاب الذين التقتهم المدى إلى أن بعض المدرسين يفاتحون الطلبة علنا بضرورة دخولهم دورات تقوية لديهم مقابل أجور ويحذرونهم بعدم النجاح في المادة التي يدرسونها إذا ما تخلفوا عن الالتحاق بهذه الدورات الخاصة !!

وفيما تلتزم مديرية التربية الصمت إزاء هذه الظاهرة، تحدثت عضو مجلس محافظة ميسان سهير المنشداوي عن حدوث حالة إنسانية تمس الجانب التربوي في الصميم بحسب تعبيرها موضحة " لقد قام أحد المواطنين أمام أنظارنا بحرق كتب إحدى الطالبات والتي هو ولي أمرها حيث أن هذا المواطن يعاني حالة معيشية صعبة واشتكى من مسألة الدروس الخصوصية وعدم قدرته على تلبية هذا المبلغ لابنته التي هي طالبة في الصف السادس الأدبي ". وأهابت المنشداوي بأصحاب القرار في وزارة التربية النظر في تلك الحالات المتفشية من مرض الدروس الخصوصية بحسب وصفها. المنشداوي أضافت إنها وأثناء زيارتها التفقدية مدارس ناحية الخير لاحظت أن هنالك نسبة تسرب كبيرة لتلاميذ المدارس الابتدائية متابعة " لقد تأكد لي إن عدد المتسربين في مدرسة واحدة فقط قد بلغ ٣٣ تلميذا وذلك لعدم توفر مكان لهم في المدرسة فيما تبلغ مساحة الصف ٣×٤ متر وعدد التلاميذ في الصف الأول هو ٧٣ تلميذا والأدهى من ذلك إن مدير المدرسة لا يبالي ولم يبذل أي جهد لترغيب التلاميذ بالدوام " وبينت المنشداوي إن هنالك حالات مشابهة لهذه المدرسة في مناطق قلعة صالح وقضاء العزير متسائلة عن دور تربية ميسان ومسؤوليتها في مثل هكذا حالات ؟

وفي ذات السياق حذر رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان من انهيار العملية التعليمية إذا لم تبادر وزارة التربية بتوفير متطلبات هذا القطاع على حد قوله وأوضح ميثم لفتة الفرطوسي أنه وخلال تفقده عدداً من المدارس في قضاء المجر الكبير لاحظ وجود نقوصات كبيرة في تلك المدارس، متابعا " إن الذي يعانيه الطالب والمدرس لا يحتمل. ولابد من وجود الحلول السريعة. فهنالك مدارس تعاني صفوفها عدم وجود الأبواب والشبابيك وعدم وجود مياه الشرب وإن الأجواء الباردة في هذه الأيام تؤثر على استمرارية الدوام في هكذا ظروف تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية لذا نطالب وزارة التربية بالتحرك وبالسرعة الفائقة لإنقاذ العملية التربوية التي قد تنهار في أي وقت إذا لم تعالج تلك المشاكل. "

وعلى صعيد ذي صلة زار محافظ ميسان أمس عددا من مدارس المحافظة للاطلاع على الواقع التعليمي فيها والوقوف على احتياجاتها بصفوفها وقاعاتها وطلبتها وكادرها التدريسي.وطالب علي دواي لازم الكادر التدريسي وإدارات المدارس بكتابة تقارير وكشوفات حول احتياجات مدارسهم بما يسهم في تطويرها على جميع الأصعدة مؤكدا " أن الاهتمام بالمدارس نابع من احترامنا للعلم والمعرفة نتيجة لدورها الفاعل في تطوير العراق في المستقبل، فالعلم أساس البناء في البلدان التي تسعى لتأسيس المجتمعات المدنية "

لجنة الخدمات البرلمانية تدرس المشاكل التي تعترض عمل المحافظات

□ الحلة / إقبال محمد

عقدت لجنة الخدمات والإعمار النيابية اجتماعا موسعا مع محافظي الديوانية وواسط وبابل والمثنى حول صلاحية المحافظات في قانوني وزارتي البلديات والأشغال العامة والإعمار والإسكان في محافظة الديوانية.

وقال النائب الثاني لمحافظ بابل صادق المحنا إن لجنة الخدمات والإعمار لمجلس النواب نظمت مؤتمرا للوقوف على المشاكل التي تعترض عمل المحافظين في المحافظات الأربع من مشاكل الإعمار والمشاريع المتلكئة والموازنة والأجهزة الرقابية وإمكانية إعطاء صلاحيات اكبر.

وبين المحنا أن محافظ الديوانية قدم شرحا لصلاحيات المحافظين والكل يعرف أن هناك تكبيلا للسادة المحافظين في أداء مهامهم وكذلك مناقشة قانون وزارة البلديات ووزارة الإعمار والإسكان وقد خرج المؤتمر بتوصيات من أهمها أن يصار إلى تشكيل مديرية عامة في كل المحافظة تمهيدا لحل وزارة البلديات ووزارة الإعمار والإسكان. وأكد النائب إن هذه المحافظات ليس فيها موارد إضافية ويجب أن تلتفت الحكومة المركزية إلى هذا الموضوع ووضعها في موازنتها لتنمية القدرات البشرية ومن ثم زيادة تخطيطها والنهوض بواقعها الخدمي واعتقد أن الحكومة المركزية لن تقبل هذا الجانب وسوف يصار إلى دعم متميز ليتماشى مع المحافظات الأخرى التي تحصل على موارد إضافية.

وبين المحنا إن الوزارات تقوم بتنفيذ مشاريع بدون التشاور مع الحكومات المحلية او التنسيق على الأقل مع الحكومات المحلية وتحال إلى الشركات لا نعلم طريقة الإحالة ولم يكن هناك تمثيل للحكومة المحلية في هذه الإحالة وهذا الموضوع يقلل الرقابة ومن ثم قد يزيد من عناصر الفساد و يزيد من تلكؤ المشاريع في كل المحافظات وهذا ما جعل الحكومات المحلية للمطالبة بشكل جدي لأخذ رأيهم في إحالة هذه المشاكل وكان المؤتمر ناجحا وأبدى الجميع آراءهم وكانت آراء ثاقبة ومهمة للنهوض بالواقع الخدمي.

وحضر المؤتمر إحسان العوادي عضو البرلمان نائب لجنة الخدمات وكميلة الموسوي عضو لجنة الخدمات وممثلون عن محافظات:بابل وواسط والديوانية والمثنى.

تنفيذ مشاريع متعدّدة لكهرباء نينوى ضمن خطة تنمية الأقاليم

□ الموصل / نوزت شمدين

ذكر مصدر في إعلام توزيع كهرباء نينوى الأطراف للمدى، أن الكوادر الفنية نفذت خطة خاصة بتحويل خطوط ومغذيات وإيصال الكهرباء إلى قرى في ناحية حمام العليل جنوب مدينة الموصل ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١١.

وأضاف المصدر: تم إيصال الكهرباء إلى قرى الجواري بشكل كامل (ض عالي+ ض واطئ). والأبيض بنسبة ٩٠٪، و الكافور بنسبة ٩٠٪، ووهب الأولى بنسبة ٩٠٪، ووهب الثانية بنسبة ٩٠٪. مع نصب محولة عدد ١٦ في ناحية حمام العليل والقرى التابعة لها ضمن خطة تنمية أقاليم ٢٠١١.

وتضمنت الخطة تحويل مغذيات في مناطق عدة منها، تحويل مغذي معمل السمنت من محطة حمام القديمة إلى محطة الحمام الجديدة / هوائي ٣٣ K، وتحويل مغذي النفط ٣٣Kv من محطة الحمام القديمة إلى محطة الحمام الجديدة/ قابلو، وتحويل مغذي العريج الشمالي مع مغذي القاهرة من المحطة الجديدة لحمام العليل، وكهربة قرية، وتحويل خط العريج بطول ٣كيلو متر دبل سيركت مع خط قبر العبد هوائي ٨٦ع ض ع، وسيتم خلال الفترة القريبة المقبلة تحويل مغذي الصلاحية إلى محطة حمام الجديدة بعد الانتهاء من استلام المواد التي يستلزمها تنفيذ المشروع.

وكانت مديرة توزيع كهرباء نينوى المركز، نفذت خطة لإبدال شبكة الكهرباء الهوائية في منطقة حي الضباط، بأخرى أرضية، تضمنت ست مراحل منها إزالة شبكة الضغط العالي الهوائية وتحويلها إلى قابلوات أرضية، وربطها في محطات فرعية يطلق عليها (كيوسك)، وتشمل قواطع الضغط العالي وقواطع الضغط الواطئ، والغرض من العملية بحسب المصدر الإعلامي هو تجنب الانقطاعات في أسلاك الضغط العالي مع تخفيف الأحمال عن المحولات وتنظيمها على القواطع.

وفي مرحلة أخرى وزعت الأحمال على المواطنين بصورة متوازية، وفي المرحلة الثالثة نصبت البنلات في الشارع الرئيسي وهي تؤدي نفس مهمة الكيوسك داخل الحي، وفي المرحلة الرابعة تم صب جميع الأعمدة في الحي بقوالب لغرض المحافظة عليها من الصدأ، مع إزالة كافة الأعمدة القديمة للضغط العالي والأعمدة المستهلكة مع الشبكة القديمة على نحو كامل، ثم مد قابلو ضغط عالي ١١ ك ف ٢٥٠٠م.، ونصب ١٢ كيوسك، مع مد قابلو ضغط عالي عدد ٤٨ يتراوح حجمه بين (٣X٢٤٠)كف (٣X١٥٠)كف وبطول ٣٥٠٠م. مع وضع بازبانات (بنلات) بعدد ٩، بين حيي الضباط والمالية.

متضرّرو النظام السابق: مبالغ التعويضات لا تكفي

□ كربلاء /علي العلاوي

شهدت كربلاء قبل أيام توزيع صكوك لمبالغ نقدية تصل إلى ١٠ ملايين دينار مع سند لقطعة ارض لعدد من المتضررين من النظام السابق والتي جرت خلال احتفال كبير غطته وسائل إعلام كثيرة من بينها المدى إلا انه رغم اعتبار المسؤولين إن هذه الخطوة هي جزء بسيط من رد الاعتبار للذين واجهوا النظام السابق وتحملوا تبعات مطاردتهم وهروبهم وتدمير الممتلكات إلا إن المشمولين بالتعويضات التي تأتي ضمن المادة ١٤٠ الشهيرة عدوا المبالغ قليلة لا تنفع شيئا في هذا الزمن وان على الدولة زيادة التعويضات أو منحهم قروضا عقارية أو إسكانية لبناء دور سكنية لهم تعويضا عن تلك الدور التي هدمها النظام السابق أو صادرها أو صودرت من قبل آخرين.

يقول محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر إن الحكومة الاتحادية تعمل من اجل تعويض الذين تضرروا من النظام السابق سواء من طردوا من منازلهم أو محيت قراهم وهجروا أو قام النظام بإعدام بعضهم وترك الآخرين يهربون إلى خارج العراق أو داخله..ويشير إلى إن الأعداد التي لدى الجهات المسؤولة تبين حجم الدمار الذي لحق بالعراقيين.ويضيف انه رغم كل ما حصل للعراق على يد البعث الصدامي يقول الهر إن هناك من ينادي لعودتهم وهذا هو الإجرام بعينه.

ويشاطره الرأي نائب رئيس المجلس نصيف الخطابي الذي عد المتضررين من الذين واجهوا النظام السابق هم رسالة السلام التي يقدمونها أمام إرهاب النظام السابق ودكتاتوريته..ويضيف إن المتضررين هم في الدرجة الأعلى التي لا يساويهم في النضال إلا الشهداء..ودعا الخطابي المتضررين إلى إعلاء صوتهم أمام الدعوات التي تريد العفو عن البعثيين الصداميين وإعادتهم إلى الحكم وقال انه إذا عاد فان المجازر ستكون هي ذاتها لأنه نظام جبل على الدم والقتل والتهجير..وأفاد بأن التعويض رغم انه لا يشكل ما يوازي المعاناة ولكنه يدل على اهتمام الحكومة بهذه الشريحة الوطنية من أبناء الشعب. ويوضح مشرف مكاتب الوسط والجنوب للمادة ١٤٠ محمد الاعسم إن المشمولين بهذا القرار هم المهجرون والمهاجرون والمرحلون سواء في الداخل أو الخارج في زمن النظام السابق منذ نهاية الستينات في القرن الماضي حتى سقوطه عام ٢٠٠٣وقد وصل عددهم الكلي في مناطق الوسط والجنوب إلى ٣٧ ألف متضرر ولكن إذا ما اخذ الرقم الكلي لجميع محافظات العراق فان الرقم سيتضاعف خاصة ان المادة ١٤٠ تشمل كل المتضررين من النظام السابق بمن فيهم مواطنو إقليم كردستان..ويشير إلى إن القرار يقضي بتسليمهم صكوكا بمبلغ ١٠ ملايين دينار مع سند طابو لقطعة ارض لبعضهم على أمل أن يعوضوا ولو بشيء بسيط يعينهم على هذه المرحلة لحين تعويضهم المجزي في فترات أخرى..ويشير إلى إن في هذا الاحتفال سيتم تسليم ٤٩١ متضررا من خمس محافظات هي كربلاء والنجف والديوانية والمثنى وبابل.

إلا إن المواطنين ممن تسلموا الصكوك قالوا إن المبلغ لا يكفي رغم شكرهم الحكومة فقد عدوه قليلا لا يوازي حجم ما تم هدمه ومصادرته فضلا عن انه مبلغ لا يمكن أن يفعل به أي شيء.

ويقول المواطن لامع علي عبد الأمير وهو من أهالي الديوانية إن التكريم بحد ذاته يشعرنا بأننا كنا على طريق صائب في مواجهة النظام السابق ونعد هذا الاحتفال في كربلاء مبادرة جيدة سواء من الحكومة أو من البرلمان أو أية جهة تذ كرتنا وتذ كرت إن النظام السابق صادر أموالنا وبيوتنا وهربنا كما يقال بجلونا إلى خارج العراق..إلا أن عبد الأمير طالب أن تفعل هذه الفعالية بشمولنا بتسليف المصرف العقاري أو مصرف الإسكان لكي نتمكن من بناء البيت.

ويشاطره في الرأي مواطنه حسين بعيوي الجبوري في رأيه ويتحدث عن معاناته مع النظام السابق فيقول انه هجّر إلى إيران على أساس إننا مؤيدون لأحد الأحزاب الدينية ويوضح أنهم سبع عوائل نصفنا من النساء وحين عدنا بعد ٢٥ عاما لم نجد لنا بيتا أو مأوى وهذه معاناة ربما تجعلنا نفكر أن العودة كانت خاطئة ولكننا نطالب بان تعمل الحكومة على تحسين أحوالنا وان نبني بيتا لكي يعود من شتتهم النظام السابق إلى بيوتنا ونموت في العراق.

أما حميد عباس من أهالي الرميثة فيقول انه يريد تعويضا اكبر من ١٠ ملايين دينار مع الفرح بقطعة الأرض.. ويضيف النظام السابق هجرنا وصادر أموالنا..ويؤكد إن نحو ٤٠ بيتا من آل عبد الحسين هدم النظام السابق بيوتهم وهجّر قسما إلى محافظات العراق وقسما آخر إلى دول العالم المختلفة وأحسننا من هجر إلى أوربا لأنه تمكن من العيش بكرامة أما نحن من هجرنا إلى الداخل فان لا مكان لنا والحل يكمن بزيادة مبلغ التعويضات أو شمولنا بقروض المصرف العقاري.

رشيدة جبار عباس في العقد السادس من العمر تقول أنها هربت مع ١٠ عوائل أخرى عام ١٩٩١ هي وزوجها وبنتيها وأولادها الثلاثة..وتؤكد أنها كانت حياة قاسية حيث كان الأولاد في الأردن وسوريا وهي في النرويج.. وتؤكد إن النظام السابق استولى على كل ما كانوا يملكون ليعودوا بانتظار التعويضات التي نحمد الله على أن هناك من يتذكرنا ولكن التعويضات قليلة.

في حين تقول خيرية مجيد من كربلاء وهي في منتصف العقد السادس من العمر أنها هجرت قسرا في عام ١٩٨٠الى إيران مع أطفالها الثمانية،و قد صادر النظام السابق بيتها ومحل زوجها وكل ما يملكون..وتضيف أنها عادت بعد ٢٥ عاما لتجد كل شيء ليس لها إلا البيت وقد أصبح قديما متهالكا لا يصلح للسكن وقد اجروا بيتا ولم تجد محل زوجها..وتساءلت هل تكفي هذه المبالغ لبناء دار يعوض ما سلب منا ومن عمرنا؟